الأمم المتحدة S/2019/1005

مجلس الأمن

Distr.: General
30 December 2019
Arabic
Original: English

أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ويقدم لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعرض أيضا موجزا للأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، يورد التقرير المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

ثانيا – التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٢ – منذ صدور تقريري السابق (S/2019/549)، تدهورت البيئة السياسية والأمنية في منطقة الساحل. وتضررت بوركينا فاسو ومالي على وجه التحديد. فقد تسبّبت الهجمات المتكررة على الأهداف المدنية والعسكرية في تشريد السكان، وأدت إلى إغلاق المرافق الصحية والتعليمية بشكل مطوَّل، وعززت، في بعض المناطق، دور الميليشيات ومجموعات الدفاع عن النفس في توفير الأمن.

٣ – وتواصلت الاستعدادات لإجراء الانتخابات الرئاسية في بوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وكوت ديفوار، والنيجر. وفي بعض تلك البلدان، شابت التوترات تلك الاستعدادات. وتقدمت المشاورات المتعلقة بالإصلاحات الدستورية وغيرها من الإصلاحات في غامبيا، ولكنها لاقت اعتراضا من العناصر الفاعلة في المعارضة والمجتمع المدني في غينيا.

ألف – الاتجاهات السائدة في مجالي السياسة والحوكمة

٤ – في بنن، اتخذ الرئيس باتريك تالون خطوات نحو حلحلة التوترات السياسية الناجمة عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٨ نيسان/أبريل وقوطعت من جانب المعارضة. ففي الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت الحكومة حوارا وطنيا مع الأحزاب السياسية. وتضمنت

020120 020120 19-21358 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التوصيات التي انبثقت عنه عددا من التدابير التصالحية، من قبيل استعراض الإطار القانوني الناظم للأحزاب السياسية والانتخابات. ويجري العمل حاليا على تنفيذ تلك التوصيات. ومُنح ثلاثة وستون شخصًا العفو في إطار قانون أصدره الرئيس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وتم إطلاق سراحهم.

٥ - وفي بوركينا فاسو، تواصلت الاستعدادات لإجراء الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وعينت عدة أحزاب سياسية مرشحيها للرئاسة، بمن فيهم الرئيس روك مارك كريستيان كابوريه للأغلبية الحاكمة. ولم يعين حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم، وهو حزب الرئيس السابق بليز كومباوريه، مرشحه بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لجأت قوات الأمن إلى استخدام العنف في تفريق المظاهرات التي نظمتها العناصر الفاعلة من المعارضة والمجتمع المدني، ما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا.

٦ - وفي كوت ديفوار، اعتمد البرلمان في ٢ آب/أغسطس قانونًا يعدل تشكيلة اللجنة الانتخابية المستقلة، وهو قرار قوبل بالمعارضة في البرلمان. ووفقا للقانون الجديد، قامت الحكومة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، بتعيين أعضاء اللجنة الـ ١٥: ممثل واحد عن مكتب الرئيس، ووزارة الداخلية، ومجلس القضاة، وثلاثة عن الحزب الحاكم، وثلاثة ممثلين عن الأحزاب السياسية المعارضة، وستة ممثلين عن المجتمع المدني. وأعلنت ثلاث مجموعات برلمانية معارضتها للعملية منذ ذلك الحين، ورفعت قضية لدى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تطعن في امتثال العملية لقرار المحكمة السابق المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت السلطات في كوت ديفوار أمرا دوليا بالقبض على الرئيس السابق للجمعية الوطنية، غيّوم سورو، بتهمة محاولة تقويض سلطة الدولة وأمنها، واختلاس وغسل الأموال.

٧ - وفي غامبيا، واصلت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات عقد جلسات الاستماع. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر صدر تقرير لجنة التحقيق في حالات الاختلاس المالي التي حدثت في عهد الرئيس السابق يحيى جامع. وقد أسفر ذلك عن تعرض الحكومة للانتقاد من جانب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني ومزاعم عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير تنفيذا جزئيا فحسب. وحثت عدة مجموعات من المجتمع المدني وأحزاب سياسية الرئيس أداما بارو على احترام التعهد الذي قطعه على نفسه في حملته الانتخابية المتمثل في بقائه فترة ولاية انتقالية مدتها ثلاث سنوات، في حين بدا أن آخرين استقروا على فترة ولاية دستورية مدتها خمس سنوات. واستمرت المشاورات المتعلقة بإجراء تنقيح للقانون الجنائي وبقانون للإجراءات الجنائية.

٨ - وفي غانا، في ٢٢ تموز/يوليه، صوت البرلمان بالإجماع على مشروع قانون الاقتصاص غير القانوني والجرائم ذات الصلة لعام ٢٠١٩، الذي حظر بموجبه جماعات الاقتصاص غير القانوني التابعة للأحزاب السياسية، وأصدره في شكل قانون. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة الداخلية القبض على ثلاثة أفراد زُعم أنهم كانوا يعتزمون زعزعة استقرار البلاد، وعن مصادرة أسلحة وذخائر وأجهزة متفجرة في عدة مواقع حول أكرا. ومن أجل تعزيز القانون والنظام، أعلنت السلطات عن توظيف ٤ ٥٠٠ من أفراد الشرطة.

٩ - وفي غينيا، ظل الاستقطاب يهيمن على البيئة السياسية بشأن تنظيم الانتخابات التشريعية المتأخرة، التي كانت مقررة أصلاً في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، وخطط الحكومة الرامية إلى التشجيع على الإصلاحات الدستورية. فقد رفضت الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور، وهي ائتلاف من أحزاب

المعارضة ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني، المشاورات حول الإصلاح التي بدأها الرئيس ألفا كوندي بسبب التكهن بأن من شأن دستور جديد أن يمكّن الرئيس من الترشح لفترة ولاية ثالثة. وفي يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، نظّم أنصار الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور مظاهرات في كافة أرجاء البلد شابتها مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين، وأفادت التقارير بأنها تسببت في مقتل عشرة أشخاص وجرح الكثيرين. ونظمت الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور مزيدا من الاحتجاجات يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر التي حافظت على سلميتها. ومع ذلك فقد قُتل شخصان، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في اشتباكات وقعت في سياق تشييع الضحايا الذين سقطوا في مظاهرات تشرين الأول/أكتوبر.

١٠ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت غينيا - بيساو الجولة الأولى من انتخاباتها الرئاسية، أشارت التقارير إلى أنها كانت سلمية وحسنة الإدارة وخالية من أي حوادث أمنية خطيرة. وكان هناك اثنا عشر مرشحا، نجح اثنان منهم في التأهل للجولة الثانية المقرر عقدها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، هما دومينغوس سيموس بيريرا (الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينا وكابو فيردي)، وإيمارو سيسوكو إمبالو (حركة التغيير الديمقراطي، مجموعة الـ ١٥).

١١ - وفي ليبريا، بدأ الرئيس جورج مانيه ويه، في ٤ أيلول/سبتمبر، حوارًا اقتصاديًا لمدة ثلاثة أيام، نُظِّم بالتعاون مع الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وشركاء آخرين. ودعا المشاركون في الحوار، في جملة أمور، إلى تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، التي تمثلت إحداها في إنشاء محكمة للمقاضاة في جرائم الحرب والجرائم الاقتصادية.

١٢ - وفي مالي، تأجلت، بطلب من الحكومة، الاجتماع السابع والثلاثون للجنة مراقبة الاتفاق، الذي كان من المقرر عقده في كيدال في ١٧ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي أثار انتقادا قويا من تنسيقية الحركات الأزوادية، وهي أحد الأحزاب الرئيسية الموقعة على اتفاق السلام لعام ٢٠١٥. ولم تلتئم اللجنة منذ ذلك الحين. وبدأت جلسات الحوار الوطني الشامل في أيلول/سبتمبر، وعقدت على الصعيدين المحلي والإقليمي في تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عقدت جلسة أخيرة على الصعيد الوطني في باماكو. وشاركت تنسيقية الحركات الأزوادية في تلك الجلسة بعد أن كانت علقت مشاركتها في الحوار في أواخر أيلول/سبتمبر. ولم يشارك معظم أحزاب المعارضة في المشاورات. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أنهى ١ ٠٠٦ مقاتلين سابقين من مقاتلي الجماعات المسلحة تدريبهم الأولي وأُدمجوا رسميًا في الجيش المالي في إطار العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتجري حاليا مناقشة خطة نقل الوحدات المعاد تشكيلها إلى شمال مالي بين الحكومة والحركات الموقعة في إطار اللجنة الفنية المعنية بالأمن. وعقد المجلس الأعلى لوحدة أزواد، العضو في تنسيقية الحركات الأزوادية، مؤتمره الثاني في كيدال في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ودعا جميع الجهات الفاعلة التي تشاركه أهدافه إلى التجمع تحت مظلة واحدة لتشكيل منصة مشتركة لتمثيل شمال مالي. وعقدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، العضو الرئيسي الآخر في الائتلاف، مؤتمرها في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر، والذي انتقدت خلاله الحكومة للتأخير في تنفيذ الاتفاق، على الخلاف من المجلس الأعلى الذي أكد من جديد توجهه السياسي والعسكري. وأدلى رئيس مكتب كيدال التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بملاحظات في المؤتمر، فسرتها الحكومة بأنها تشكل تحديًا لسيادة البلد. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة بلاغًا أعلنت فيه أنه شخص غير مرغوب فيه. وأعربت

البعثة المتكاملة عن أسفها لتفسير الملاحظات في سياق عدم اليقين وأكدت من جديد أن الأمم المتحدة تحترم سيادة مالي وسلامتها الإقليمية.

١٣ - وفي موريتانيا، تولى الرئيس محمد ولد شيخ الغزواني مهام منصبه في ١ آب/أغسطس ٢٠١٩. وأجرى منذ ذلك التاريخ مشاورات مع جميع المرشحين الرئاسيين والعديد من زعماء المعارضة. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، حددت الحكومة خططًا لمنع التطرف العنيف، وتعزيز التماسك والحوار على الصعيد الاجتماعي، وتحديث قوات الأمن. وأتاحت أيضا خططًا لإنشاء وكالة وطنية كبيرة توكل إليها مهمة القضاء على الفقر ومعالجة التهميش.

١٤ - وفي النيجر، بدأت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عملية تسجيل البيانات البيومترية للناخبين في سياق الانتخابات المناطقية والبلدية المقرر إجراؤها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وانطبق التسجيل أيضا على الانتخابات البرلمانية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ومن المقرر عقد جولة ثانية ممكنة من الانتخابات الرئاسية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢١. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء عن إجراء حوار بين قادة الأحزاب السياسية بشأن المسائل الخلافية المتصلة بالانتخابات. ويتمثل الهدف من الحوار، المقرر أن يستمر على مدار شهر واحد، في ضمان مشاركة المعارضة في اللجنة.

١٥ - وفي نيجيريا، أدت حكومة الرئيس محمدو بهاري الجديدة المؤلفة من ٤٣ عضوا اليمين، في ٢١ آب/أغسطس. وعلى غرار الحكومة السابقة، تشكل النساء ١٦ في المائة منها، إحداهن وزيرة المالية. وتضمنت الأولويات التي أسندها الرئيس إلى الحكومة الجديدة التحديات الأمنية الداخلية، وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل، ومكافحة الفساد. وفي الوقت ذاته، رفضت المحكمة العليا في نيجيريا، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، طلب استئناف قدمه حزب الشعب الديمقراطي المعارض الرئيسي ومرشحه للرئاسة، أتيكو أبو بكر، لإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٣ شباط/فبراير.

١٦ - وفي السنغال، بدأ الرئيس ماكي سال حوارا وطنيا في ٢٨ أيار/مايو، بعد إعادة انتخابه. وتوصل المشاركون إلى اتفاق بشأن العديد من القضايا، لا سيما مراجعة قائمة الناخبين، وتأجيل الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها مبدئيا في حزيران/يونيه، وإجراء تقييم مستقل للانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٤ شباط/فبراير. وشكلت الأحداث التي ساهمت في تخفيف التوترات في البلد تقاربًا بين الرئيس وسلفه، عبد الله واد، وإطلاق سراح عمدة داكار السابق خليفة سال، في ٢٩ أيلول/سبتمبر، بموجب عفو رئاسي.

١٧ - وفي سيراليون، استمرت التوترات بين الحكومة وحزب المؤتمر الشعبي العام. ففي ٢٥ آب/أغسطس، ألغت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات انتخابات تشريعية فرعية، ما تسبّب في احتجاجات من زعماء المعارضة ومنظمات المجتمع المدني. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس جوليوس مادا بيو وزعيم حزب المؤتمر الشعبي العام، الرئيس السابق السيد إرنست باي كوروما، التزامهما بمواصلة الحوار، وتعزيز التعاون، والحيلولة دون نشوب أعمال عنف أثناء الانتخابات. ومع ذلك، أُلغيَ اجتماع مشترك بين الأحزاب، دعا إليه الرئيس وكان من المقرر عقده في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بسبب الخلافات بشأن جدول الأعمال واعتقال أحد الأعضاء في حزب المؤتمر الشعبي العام صبيحة اليوم نفسه.

١٨ - وفي توغو، تواصلت الاستعدادات للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢٠ وسط الخلافات بشأن ما إذا كان يمكن للرئيس فور إيسوزيما غناسينغبيه أن يترشح لها، في

أعقاب الإصلاح الدستوري الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ٩ أيار/مايو، والذي حدد فترة الرئاسة بخمس سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة.

باء – الاتجاهات الأمنية

١٩ – انتشر التطرف العنيف والنشاط الإجرامي بشكل أكبر، وهذا ما يعزى في جزء منه إلى زيادة قدرة الجماعات الإجرامية الإرهابية والجريمة المنظمة على التنقل ونطاق الوصول باستخدام وسائل نقل متعددة. وشهدت البيئة الأمنية مزيدا من التدهور، وخاصة في مثلث ليبتاكو – غورما الواقع بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وفي حوض بحيرة تشاد. وإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بوقوع هجمات على المدنيين وقوات الدفاع والأمن في الدول الساحلية بنن وتوغو وغانا. وتكبدت قوات الأمن والدفاع في مالي وبوركينا فاسو خسائر فادحة في أعقاب هجمات منسقة تعرضت لها مواقعها ودورياتها. واستمرت العناصر الإرهابية في استهداف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في أجزاء من بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا. وعززت الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة نفوذها تدريجياً على المجتمعات المحلية في وسط وشمال مالي، وشمال بوركينا فاسو، وأجزاء من حوض بحيرة تشاد، مستغلة محدودية وجود السلطات الحكومية في تلك المناطق. ولجأت المجتمعات في بوركينا فاسو ووسط مالي في بعض الحالات إلى ميليشيات الدفاع عن النفس باعتبارها المسؤولة عن توفير الأمن. وعلاوة على ذلك، أصبحت المنطقة الحدودية الممتدة بين بنن وبوركينا فاسو والنيجر، تُستخدم شيئا فشيئا قاعدةً من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وغيره من الجماعات الإرهابية.

٢٠ – وشهدت بوركينا فاسو زيادة في الأنشطة الإرهابية مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، لا سيما في منطقتي الساحل ووسط الشمال. وكانت ثمة دلائل على زيادة التعاون بين المسلحين المنتمين إلى جماعة أنصار الإسلام وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى ظهور جماعات مسلحة مجهولة الهوية. وسُجِّل نحو ١٢٣ حالة وفاة في صفوف العسكريين بسبب هجمات إرهابية شهدتها الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، مقارنةً بنحو ٧٦ حالة وفاة شهدتها الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل. ففي ١٩ أغسطس/آب، أسفر هجوم أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عنه في كوتوغو بمقاطعة سوم عن مقتل ما يزيد عن ٢٤ جنديًا. وتعرض المدنيون أيضًا لاعتداءات متكررة، وقع بعضها في أماكن العبادة وفي أحد مواقع التعدين، ما أسفر عن وقوع عشرات الضحايا. ففي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، شن مسلح مجهول هجوما مميتًا في أريبيندا بمقاطعة سوم، أسفر عن مقتل ٣٥ مدنيا، بمن فيهم ٣١ امرأة، و ٧ جنود. وهو أكثر الهجمات دموية التي وقعت في بوركينا فاسو خلال السنوات الخمس الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت الجماعات المتطرفة العنيفة الطرق المؤدية إلى شمال البلد ودمرت جسورًا في بوكوما وأريبيندا ودوري. وانسحبت قوات الأمن من مواقعها أو قلصت من تواجدها في أماكن عديدة من منطقتي الساحل ووسط الشمال، ما أدى إلى نزوح المدنيين إلى مدن أكبر وأماكن أخرى. وفي الوقت نفسه، واصلت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تنفيذ عمليات مشتركة عبر الحدود.

٢١ – وفي مالي، اتسمت الفترة قيد الاستعراض باستمرار نشاط الجماعات المتطرفة العنيفة والعنف بين الطوائف في وسط البلد، وبتزايدٍ في عدد الهجمات التي شنتها الجماعات الإرهابية على قوات الدفاع والأمن في البلد. فوفقا لمصادر رسمية، وخلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، قتل ما لا يقل

عن ١٥٣ جنديا، فيما اعتُبر ٨٤ جنديا في عداد المفقودين أو القتلى أو الأسرى، وأفادت التقارير أن الهجمات التي شُنّت ضد قوات الأمن في بوليكيسي وموندورو، في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، أسفرت عن مقتل ٢٥ جنديا وفقدان أكثر من ٦٠ جنديا. وفي وقت لاحق، أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، على التوالي، المسؤولية عن هذه الهجمات. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر هجوم على معسكر للجيش في إنديليمان، بمنطقة غاو، عن مقتل ٥٥ جنديا وجرح ثلاثة جنود وفقدان عدة جنود آخرين. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى أيضا مسؤوليته عن هذا الهجوم. وفي أعقاب ذلك الهجوم، انسحبت القوات الحكومية من ثلاثة معسكرات في المواقع الريفية في منطقتي ميناكا وغاو. ونُظمت مظاهرات في باماكو ووسط مالي دعماً لقوات الدفاع والأمن، ردد خلالها بعض المتظاهرين شعارات معادية للقوات الدولية.

٢٢ - ولا تزال البيئة الأمنية في النيجر عرضة أيضا للتضرر بسبب أنشطة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ضد القوات الحكومية باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومدافع الهاون والصواريخ. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، هاجم مسلحون معسكرا للجيش في إيناتيس الواقعة في منطقة تيلابيري الجنوبية الغربية بالقرب من الحدود مع مالي، ما أسفر عن مقتل ٧١ جنديا على الأقل. وما فتئ المدنيون يقعون ضحايا عمليات الاغتيال والخطف، ولا تزال مواشيهم تتعرض للسرقة وممتلكاتهم للنهب من جانب الجماعات المسلحة المتنقلة. ففي منطقة مارادي، على طول الحدود مع نيجيريا، سُجّل نحو ٥٦ حادث سطو مسلح بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، يعزى معظمها إلى عناصر مسلحة قادمة من نيجيريا. وفي منطقة تيلابيري، كثيرًا ما كان الإرهابيون يهاجمون القوات الحكومية ويرتكبون، من حين لآخر، أعمال عنف ضد المدنيين.

٢٣ - ولا تزال نيجيريا تواجه تحديات أمنية متعددة. فقد شنت جماعة بوكو حرام ٥٥ هجوما أسفرت عن مقتل ٣١٢ شخصًا في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، نصب الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا كمينًا لقافلة من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات بالقرب من غودومبالي وشن بالتزامن معه هجومًا على موقع عسكري آخر في غاروندا، وكلاهما يقعان في ولاية بورنو. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن وقوع مواجهات بين المزارعين والرعاة، وحالات عنف طائفي، وهجمات لصوصية أسفرت عن خسائر بشرية ومادية في العديد من الولايات الاتحادية، ولا سيما في منطقة الحزام الأوسط وشمال غرب نيجيريا. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، وقع حكام ولايات زامفارا وسوكوتو وكاتسينا اتفاقا للتعاون الأمني عبر الحدود مع حاكم منطقة مارادي في النيجر.

٢٤ - ووفقًا لمركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، يظل خليج غينيا الحيز البحري الذي يشهد أكبر عدد من حالات الخطف في العالم. ففي الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، سُجّل ١٤ حادثًا مقابل ٢٢ حادثًا في النصف الأول من العام. ووفقًا للمكتب البحري الدولي، أصبح القراصنة يتجرأون على الإبحار مسافات أبعد، وغالبًا ما يتجاوزون حدود المياه الإقليمية ويهاجمون مجموعة أكبر من السفن.

٢٥ - ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استمرت كميات المضبوطات من المخدرات في غرب أفريقيا في الارتفاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم اعتراض شحنات كبيرة منها، بما في ذلك ثلاث شحنات من الكوكايين محتجزة في كابو فيردي وغينيا - بيساو والسنغال، بلغ وزنها الإجمالي ٥,٣ أطنان. وقال المكتب أيضا إن هذا يثبت أن الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون عززت قدرتها

على مكافحة الاتجار بالمخدرات والتزامها بذلك. وبدأت حكومتا كابو فيردي وكوت ديفوار برامجهما الوطنية المتكاملة لمكافحة المخدرات في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، على التوالي.

جيم – اتجاهات التنمية المستدامة

٢٦ – في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر صندوق النقد الدولي توقعات جديدة للنمو الاقتصادي. وفيما يتصل بعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، يشير الصندوق إلى نسبة نمو تقريبية تبلغ ٦ في المائة في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وذلك على خلفية الانخفاض المستمر في مؤشرات التنمية البشرية. وبشكل عام، ظلت توقعات النمو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا متفاوتة، حيث بلغت نسبته التقديرية السنوية ٣,٨ في المائة إجمالاً.

٢٧ – وفي ٢٠ آب/أغسطس أغلقت نيجيريا حدودها مع بنن والنيجر. وأسفر الإغلاق عن تداعيات كبيرة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. واتُّخذ هذا الإجراء مبدئيًا لمدة أسبوعين للحد من التهريب والاتجار، إلا أنه مُدِّد في وقت لاحق، ما أدى إلى تباطؤ كبير في اقتصاد بنن الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التصدير والنقل العابر. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، في مونروفيا، أثناء افتتاح الدورة الاستثنائية الثانية لبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، طلب رئيس البرلمان إلى نيجيريا إعادة فتح حدودها. وبالمثل، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أثناء زيارة إلى أبوجا، طلبت وزيرة الخارجية والتكامل الإقليمي في غانا، شيرلي بوتشويه، إلى نيجيريا إعادة النظر بصورة عاجلة في القرار بإغلاق حدودها مع بنن، والذي قد يؤدي، حسب قولها، إلى توترات سياسية في غانا. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير الخارجية النيجيري أنه سيتم إنشاء لجنة ثلاثية وزارية تتألف من بنن والنيجر ونيجيريا للتوصل إلى اتفاق على إعادة فتح الحدود.

٢٨ – وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، التقى وزراء مجموعة السبعة المسؤولون عن التعاون في مجال التنمية ومفوض التعاون الدولي والتنمية الدولية في الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل الدعوة إلى بناء شراكات قوية والعمل المنسق لمعالجة الأسباب الجذرية للضعف وعدم المساواة والفقر في منطقة الساحل. واتفقوا على اعتماد النهج الشاملة وتعميقها للنهوض بالتنمية البشرية في المنطقة. وفي نهاية آب/أغسطس، ركزت قمة مجموعة الـ ٧ التي عقدت في بياريتز، فرنسا، على الحالة في الساحل. ودعا رئيس بوركينا فاسو، بصفته رئيسًا لأمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الدول الأعضاء في مجموعة السبعة إلى توفير دعم إنمائي أكبر للمنطقة بسبب المخاطر الحادة لزعزعة الاستقرار والعوامل الكثيرة التي تسهم في وقوع حوادث أمنية في الساحل.

دال – الاتجاهات في مجال العمل الإنساني

٢٩ – أدت الحالة الأمنية المتدهورة في منطقة الساحل إلى تفاقم الظروف الإنسانية المريعة. فقد أسفرت الهجمات في بوركينا فاسو إلى تشريد ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو ما يمثل ارتفاعا حادا من ٨٠ ٠٠٠ شخص في شهر كانون الثاني/يناير. وفي المناطق المبتلية بالعنف، أُغلقَ ما لا يقل عن ٦٨ مركزًا صحيًا وأكثر من ٢ ٠٠٠ مدرسة. وبشكل عام، كافح السكان المتضررون، في حوالي ثلث البلاد، من أجل الحصول على الغذاء والمياه وغير ذلك من الضروريات. وبناءً على ذلك، نُقِّحت في حزيران/يونيه، خطة الاستجابة الإنسانية وطُلب مبلغ ١٨٧ مليون دولار لمساعدة ١,٣ مليون شخص مقارنة بمبلغ

١٠٠ مليون دولار خُصّص لمساعدة ٠٠٠ ٩٠٠ شخص في بداية عام ٢٠١٩. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ثلث الأموال تقريبًا قد استُلمت في تشرين الأول/أكتوبر.

٣٠ - وفي مالي، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية من ٣,٢ ملايين إلى ٣,٩ ملايين في أيلول/سبتمبر، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة. وارتفع عدد المشردين داخلياً من نحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص (في آذار/مارس) إلى ١٣٩ ١٨٧ شخصا.

٣١ - وفي جميع أنحاء النيجر، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك نحو ١,٢ مليون شخص ممن يعتبرون في عداد المعانين من انعدام الأمن الغذائي. والمناطق الأكثر تضررا جراء ذلك هي ديفا وتيلابيري وماردي وتاهوا على طول الحدود مع بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا. وفي منطقتي تاهوا وتيلابيري، تعرض للتشرد نحو ٠٠٠ ٨٠ شخص، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، في حين أدت الهجمات المسلحة في ديفا إلى حالات تشرد ثانوية جديدة. وفي المناطق المتضررة بالنزاع، لا تزال نسبة انعدام الأمن الغذائي مرتفعة بالرغم من التوقعات الزراعية المواتية. ومن المتوقع أن يعزز هطول الأمطار إنتاج الغذاء، لكن الفيضانات أضرّت بأكثر من ٢٥٩٠٠٠ شخص وأدت إلى وفاة ٥٧ شخصًا حتى أيلول/سبتمبر. وفي الوقت نفسه، لجأ أكثر من ٠٠٠ ٤١ مواطن نيجيري من الولايات الاتحادية سوكوتو وكاتسينا وزامفارا إلى منطقة مارادي.

٣٢ - وفي نيجيريا، استمر تدهور الحالة الإنسانية. ففي ولايات بورنو، وأداماوا، ويوبي، تشرد حديثا ٠٠٠ ١٥٠ شخص منذ بداية العام، وهذا ما شكل ضغطًا على المخيمات المكتظة بالفعل وعلى الخدمات الأساسية المحدودة. وشهدت الأشهر الأخيرة أيضًا زيادة بنسبة ١٠ في المائة في انعدام الأمن الغذائي، حيث ارتفع عدد المعانين منه من ٢,٧ مليون شخص إلى ٣ ملايين شخص. وهذا الوضع يمكن أن يتفاقم الوضع لأنه يتعذر على ملايين الأشخاص المتضررين بالنزاعات الوصول إلى أراضيهم في أغلب الأحيان. ولا تزال البيئة التي تعمل فيها المنظمات الإنسانية مقيدة وغير آمنة، بسبب الوجود العسكري المكثف. وفي أيلول/سبتمبر، وصلت القيود التي فرضها الجيش ذروتها بتعليق نشاط اثنتين من المنظمات غير الحكومية الدولية في ولايتي بورنو ويوبي لأكثر من خمسة أسابيع، ما أدى إلى بقاء نحو ٠٠٠ ٤٠٠ شخص بدون طعام وغيره من المساعدات الأساسية. وتم رفع التعليق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت حكومة نيجيريا حلقة عمل في مايدوغوري لتعزيز التنسيق بين الحكومة والجيش والأوساط العاملة في المجال الإنساني. والوقت نفسه، في تشرين الثاني/نوفمبر، خلال موسم الأمطار، تضرر أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص بسبب الأمطار الغزيرة والسيول العارمة وتعرض للتشرد ٠٠٠ ١٩ في ولاية أداماوا.

٣٣ - ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ترك انعدام الأمن في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد ١٠ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة. كما يعاني ٣,٦ ملايين شخص تقريبًا من انعدام الأمن الغذائي و ٠٠٠ ٤٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويوجد حاليًا أكثر من ٢,٥٣ مليون مشرد داخليا في تشاد، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا، وفقًا لما أفادت به المنظمة الدولية للهجرة.

٣٤ - ومن أصل مبلغ ١,٧٤ مليار دولار الذي طلبته دوائر العمل الإنساني لمساعدة ١١ مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة في عام ٢٠١٩، تم استلام ٥٥ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر.

هاء – الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

٣٥ – أدت حالة انعدام الأمن السائدة في أجزاء من منطقة الساحل، ولا سيما في بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، إلى تعزيز الانطباع بأن ارتكاب الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان يمكن أن يمر دون عقاب. كما أدى الاستخدام المفرط للقوة من قبل الأجهزة الأمنية خلال المظاهرات، في بعض البلدان، والادعاءات باستغلال القضاء للأغراض السياسية إلى تقويض احترام سيادة القانون والتمتع بالحقوق الأساسية. ولا تزال تجاوزات حقوق الإنسان التي يرتكبها الإرهابيون والمتطرفون العنيفون، فضلاً عن التدابير المتخذة في سياق عمليات مكافحة الإرهاب، تشكل مصدرا للقلق.

٣٦ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، حذّرت العناصر الفاعلة في مجال حقوق الإنسان بشدة من القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير، مشيرة بذلك إلى حالات حظر للمظاهرات وحالات اعتقال للصحفيين والناشطين في غينيا، ونيجيريا، والسنغال. ففي غينيا، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أُفيدَ عن مقتل ١٠ أشخاص على الأقل، وجرح الكثيرين في احتجاجات مناهضة للحكومة. وفي ٢٢ تموز/يوليه، أُفيد عن مقتل ستة أشخاص على الأقل، في أبوجا، خلال مظاهرة نظمتها الحركة الإسلامية في نيجيريا. واستمرت التوترات في التصاعد عندما قامت الحكومة، في ٢٩ تموز/يوليه، بحظر هذه الجماعة. وفي توغو، قوبل إصدار قانون جديد للمظاهرات بالرفض من جانب العناصر الفاعلة في مجال حقوق الإنسان. فقد أعربت عن خشيتها من أن يقيد هذا القانون الحق في الاحتجاج السلمي بسبب حصر المظاهرات في أماكن وأوقات معينة، وبسبب الصلاحيات المخولة للسلطات المحلية للترخيص بتلك المظاهرات. وبالمثل، أعربت منظمات المجتمع المدني في بوركينا فاسو عن قلقها إزاء اعتماد قانون جديد للعقوبات في ٢١ حزيران/يونيه، ينص، في جملة أمور، على تجريم نشر المعلومات المتعلقة بالعمليات العسكرية والمعاقبة عليه بالحبس لمدة تصل إلى ١٠ سنوات. وفي جميع الحالات، برّرت الحكومات المعنية ذلك بدواع أمنية.

٣٧ – وفي بنن، أثيرت ادعاءات باستغلال القضاء لأغراض سياسية حينما أُدين ليونيل زينسو، رئيس الوزراء السابق والمرشح للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦، في ٤ آب/أغسطس، بتهمة التزوير. وفي كوت ديفوار، في ٣ أكتوبر/تشرين الأول، حُكم على نائب زعيم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار – التجمع الديمقراطي الأفريقي، جاك مانغوا، بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة حيازة أسلحة بشكل غير قانوني. وفي تطور إيجابي، في ٢٩ تموز/يوليه، أطلقت السلطات في موريتانيا سراح المدون شيخ ولد محمد امخيطير، الذي اعتقل في عام ٢٠١٤ ووجهت إليه تهمة التجديف بسبب نشره منشورا على إحدى منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

٣٨ – وواصلت بوركينا فاسو وغامبيا الجهود الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم السابقة وتعزيز العدالة الانتقالية. ففي بوركينا فاسو، حُكم على الجنرال جيلبير ديوندييه والجنرال جبريل باسولي بالسجن لمدة ١٠ سنوات و ٢٠ سنة، على التوالي، لدورهما في محاولة الانقلاب التي وقعت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي غامبيا، واصلت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويض عقد جلسات الاستماع لمسؤولين بمن فيهم نائبة الرئيس السابقة إيساتو نجيي – سيدي. ومن جهة أخرى، فإن الإفراج عن ثلاثة عناصر من القوات شبه العسكرية اعترفوا بتنفيذ عشرات الاغتيالات في عهد الرئيس السابق يحيى جامع أثار الانتقادات من مجموعات الضحايا.

واو – الاتجاهات السائدة في مجال القضايا الجنسانية

٣٩ – لا تزال المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الدوائر الأمنية في المنطقة دون الإقليمية مشاركة متدنية. فقد خلصت دراسة مقارنة مشتركة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل غطّت ١٠ دول في غرب إفريقيا، إلى أن الدور السياسي للمرأة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل يقتصر في أغلب الأحيان على وظائف التعبئة والدعم.

٤٠ – وفي غامبيا، أدلت عدة نساء بشهاداتهن أمام لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات بشأن انتهاكات انطوت على عنف جنسي ارتكبت في عهد الرئيس السابق يحيى جامع.

٤١ – وفي ليبريا، في ١٤ آب/أغسطس، وقع الرئيس قانون مكافحة العنف العائلي، الذي يعتبر بموجبه العنف المنزلي جريمة خطيرة. وأُلغيت من مشروع القانون، في تموز/يوليه، المواد التي تهدف إلى تجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية خلال المداولات التي جرت في الهيئة التشريعية.

٤٢ – وفي النيجر، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الحكومة مشروع قانون لرفع الحد الأدنى لحصة تمثيل المرأة من ١٥ إلى ٢٥ في المائة للمناصب التي تُشغَل بالانتخاب ومن ٢٥ إلى ٣٠ في المائة للمناصب العليا في الحكومة.

٤٣ – وفي نيجيريا، احتجت أكثر من ٧٥ مجموعة نسائية على الأسباب الهيكلية للتهميش. وجرى الاحتجاج في بورت هاركورت في ١٨ أيلول/سبتمبر وكان سببه مجموعة من جرائم قتل وقعت ضحيتها شابات في ولاية ريفرز التي عاصمتها بورت هاركورت.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف – المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها ممثلي الخاص

٤٤ – واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، دعمه للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في المنطقة، بالتعاون مع الجهات الشريكة الإقليمية والدولية، بسبل منها أنشطة الدعوة والدعم للعمليات الشاملة لجميع الأطراف في الحوارات الوطنية، وتبني نهج شامل يتناول الأمن والتحديات التي تعاني منها المنطقة.

٤٥ – وفي نيروبي، حضر ممثلي الخاص المؤتمر الأفريقي الإقليمي الرفيع المستوى الأول بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، المعقود في نيروبي في ١٠ و ١١ تموز/يوليه. وشارك في رئاسة إحدى جلساته مع وزير خارجية كينيا، وشاطر الدروس المستفادة من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، حضر ممثلي الخاص اجتماع مؤتمر القمة الاستثنائي لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإرهاب الذي عقد في واغادوغو. وفي اجتماع المؤتمر، التزمت الدول الأعضاء في الجماعة، وكذلك تشاد وموريتانيا، بتعزيز التزامها المشترك بمواجهة الإرهاب في المنطقة وتعاونها على ذلك. وكرر ممثلي الخاص تأكيد الدعم الثابت الذي تقدمه الأمم المتحدة للجهود الإقليمية المبذولة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد سبق اجتماع القمة حدث تحضيري عقد في نيامي، يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس، ونظمته الجماعة بدعم من المكتب. وحضر ذلك الحدث نائب ممثلي الخاص وجمع الحدث بين منظمات المجتمع المدني والجماعات الشبابية والنسائية،

فضلا عن الزعماء الدينيين والتقليديين من جميع الدول الأعضاء في الجماعة بالإضافة إلى تشاد، والكاميرون، وموريتانيا. وفي أكرا، في يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر، ترأس ممثلي الخاص منتدى كوفي عنان للسلام والأمن الذي نظمه مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام. وخلال المنتدى الذي كان موضوعه ''عمليات السلام في سياق التطرف العنيف في أفريقيا''، شدد ممثلي الخاص على ضرورة بناء شراكات لمعالجة أسباب التطرف العنيف وعواقبه المتعددة الجوانب.

٤٦ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قبل الانتخابات الرئاسية الشديدة الأهمية في غينيا - بيساو، ترأس ممثلي الخاص، بعثة مشتركة إلى بيساو بمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وتبادلت البعثة المشتركة وجهات النظر مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن في ذلك الرئيس، ورئيس الوزراء، وزعماء أحزاب المعارضة، فشددت على أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية في امتثال صارم للجدول الزمني للانتخابات. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك ممثلي الخاص أيضا في اجتماع مؤتمر القمة الاستثنائي لهيئة رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في نيامي، والذي تناول المشاركون فيه الأزمة المؤسسية والسياسية في غينيا - بيساو التي طرأت عقب قيام الرئيس جوزيه ماريو فاز، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بإقالة أريستيديس غوميز من منصبه رئيسًا للوزراء. وزار ممثلي الخاص غينيا - بيساو مرة أخرى من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وزار بيساو في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، عشية الجولة الثانية من الانتخابات، دعمًا للمساعي الحميدة لممثلتي الخاصة لغينيا - بيساو روزين سور - كوليبالي. وفي وقت تقديم هذا التقرير إلى مجلس الأمن، كان اثنان من المرشحين يعملان على بناء تحالفاتهما السياسية. وبالرغم من بعض الحوادث المعزولة، بقي الجو السياسي العام سلميًا ككل.

٤٧ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلي الخاص بمهمة للمساعي الحميدة إلى بانجول التقى فيها بأصحاب المصلحة الوطنيين بمن فيهم الرئيس الغامبي، ونائبة الرئيس، ووزير العدل، بالإضافة إلى ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وحث ممثلي الخاص، في المناقشات التي أجراها، أصحاب المصلحة على مواصلة جهود الإصلاح الجارية وفقًا لجداول زمنية واضحة، وشجع على مواصلة الحوار وبناء التوافق في الآراء، وكرر التأكيد بأن الأمم المتحدة تقدم الدعم التام من أجل توطيد السلام والتنمية في غامبيا.

٤٨ - وزار ممثلي الخاص توغو في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، على خلفية تصاعد التوترات السياسية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠. وفي الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، زار غينيا حيث شجع أصحاب المصلحة الوطنيين على تسوية مظالمهم من خلال الحوار السياسي الشامل.

٤٩ - ولا يزال ممثلي الخاص منخرطا في نيجيريا. ففي ٥ آب/أغسطس، حضر حدثا في أبوجا لتقييم الفترة التي أعقبت الانتخابات، اشترك على إثره مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في استضافة مشاورات على مستوى الولايات في ولايتي كادونا وبينو مع اللجنة الوطنية للسلام ولجنة السلام على مستوى الولايات. وخلال المشاورات استعرض أصحاب المصلحة، بمن في ذلك ممثلون عن الحكومة ووكالات الأمن ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والقادة التقليديون، حالات العنف الانتخابي والمجتمعي واقترحوا حلولا لها.

٥٠ - وفي يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، حضر ممثلي الخاص الاجتماع غير الرسمي السابع للمبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل، الذي استضافته إسبانيا والمفوضية الأوروبية. وخلال الاجتماع، اتفقت خلاله الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على توقيع مذكرة تفاهم لتعميق تعاونهم في المجالات الأمنية والإنمائية.

٥١ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، حضر ممثلي الخاص الدورة العادية الخامسة والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أصدرت تعليمات إلى اللجنة الوزارية للجماعة باتخاذ الخطوات اللازمة للإسراع في تنفيذ خريطة الطريق من أجل تأسيس اتحاد نقدي. وفي اليوم نفسه، أعلن رئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، بصفته رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا، ورئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون، أن سيتم في عام ٢٠٢٠ استبدال **فرنك الجماعة المالية الأفريقية** الذي تستخدمه حاليًا بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر، بعملة جديدة تسمى إيكو ''eco''. وأعلنوا أيضا أن الدول التي ستستخدم العملة الجديدة لن تضطر بعد الآن إلى الاحتفاظ بنصف احتياطياتها من العملة الأجنبية في فرنسا.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٥٢ - واصلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة المضي قدمًا على طريق تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين البلدين.

٥٣ - واجتمع الطرفان في لاغوس، نيجيريا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آب/أغسطس، وطلبا إلى الأمم المتحدة وضع الصيغة النهائية للترتيبات المتعلقة بتشييد ونصب الأعمدة الحدودية المتبقية البالغ عددها ١ ٣٥٢ عمودا. وتحقيقا لتلك الغاية، أسهمت الكاميرون ونيجيريا بمبلغ قدره ٦ ملايين دولار في الصندوق الاستئماني لتعليم الحدود. وبدأ التقييم الأمني وتوعية السكان فيما يتعلق بنصب الدفعة الأولى المؤلفة من ٣٢٢ عمودًا في ولاية تارابا في نيجيريا ومنطقة أداماوا في الكاميرون في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

جيم - تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة الأخطار العابرة للحدود والمتداخلة التي تتهدد السلام والأمن

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاونه الوثيق مع الشركاء الإقليميين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان، والأمن، ومنع نشوب النزاعات. وعمل المكتب أيضا مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، على تعزيز إدماج الشباب في التشجيع على إحلال السلام والأمن، وغيرها من مبادرات بناء السلام.

٥٥ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاونه الوثيق مع أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مع الاستفادة من صلاحيته في عقد الاجتماعات والدعوة إلى بناء أوجه التآزر مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الأخرى العاملة في منطقة الساحل. وكرر ممثلي الخاص التأكيد في كلمته أمام الاجتماع الثالث لوزراء الداخلية في المجموعة الخماسية المعقود في واغادوغو، في ١١ أيلول/سبتمبر، على التزام الأمم المتحدة بدعم المجموعة الخماسية. وقدم المشاركون في الاجتماع

توصيات لتعزيز تفعيل منصة التنسيق الأمني للمجموعة الخماسية، بطرق منها تنفيذ مشروع مشترك بين المجموعة الخماسية والشرطة الدولية (الإنتربول).

٥٦ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المساعدة التقنية لأمانة المجموعة الخماسية دعمًا لمختلف البرامج دون الإقليمية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأغذية العالمي. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، اجتمع الأمين الدائم للمجموعة الخماسية في داكار بمجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة. ووافق المشاركون على تعزيز جهود الدعوة والتواصل المشتركة باستخدام منصة مشتركة؛ والتعاون على حشد الموارد وتعزيز الدعم التقني بما يتماشى مع خريطة الطريق للتعاون بين المجموعة الخماسية والأمم المتحدة.

٥٧ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضا الدعم إلى بوركينا فاسو في تنفيذ خطة عملها خلال ترؤسها المجموعة الخماسية. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، قدم المكتب المساعدة إلى المجموعة الخماسية في عقد منتدى إقليمي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر استهدف تقييم وتخفيف احتياجات الأطفال المحرومين من التعليم بسبب المخاوف الأمنية السائدة. كما استنكر خبراء من جميع بلدان المجموعة الخماسية الذين شاركوا في المنتدى استهداف المعلمين في بعض المناطق، والعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال في المدارس.

٥٨ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه، والفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، شارك المكتب في الزيارات التي قامت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى توغو وغانا، على التوالي، لتقييم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبناء القدرات الوطنية بغية الحد من انتشار تهديد إرهابي إلى الجنوب من المنطقة وتعزيز التصدي له.

٥٩ - وواصل المكتب تحليل الصلات القائمة بين تغير المناخ والأمن في المنطقة دون الإقليمية، بطرق منها إجراء الزيارات الميدانية لأغراض البحوث. وفي يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، استضاف ممثلي الخاص حلقة عمل في داكار لكبار مسؤولي الأمم المتحدة في المنطقة، نُظمت بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وآلية الأمن المناخي، بشأن الروابط القائمة بين البيئة وتغير المناخ والسلام والأمن. وخلال اجتماع مشترك بشأن تغير المناخ والأمن عُقد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر في أبوجا، اتفق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة التعاون في هذه المسألة من خلال دمج نهج تراعي ظروف النزاعات في خطط التكيف الوطنية.

إصلاح قطاع الأمن

٦٠ - في بوركينا فاسو، دعمت الأمم المتحدة السلطات الوطنية في تعزيز توافق الآراء السياسي وتولي زمام إصلاح قطاع الأمن من خلال تيسير حوار بين أحزاب الأغلبية والمعارضة. وعُقد الحوار في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ تموز/يوليه، بشأن سياسة الأمن الوطني. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، يسرت الأمم المتحدة العديد من المشاورات بشأن السياسة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الفريق الاستشاري الدعم للبرلمان في بناء قدرته المتعلقة بالإشراف على نفقات قطاع الأمن.

٦١ - وفي كوت ديفوار، يسّرت الأمم المتحدة، من خلال البرنامج الإنمائي وصندوق بناء السلام، إجراء حوارات على مستوى المجتمع المحلي في مناطق عديدة من البلد بهدف تعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الأمن.

٦٢ - وفي غامبيا، واصلت الأمم المتحدة دعم إصلاح قطاع الأمن الجاري حاليًا. وبناء على طلب من الحكومة، أوفد المكتب والأمانة بعثة إلى بانجول، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أجرت خلالها تقييمًا للتقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن، وحددت الأولويات في سياق تقديم المساعدة في المستقبل وسعت إلى تحقيق التنسيق بين الشركاء الوطنيين والدوليين في إصلاح قطاع الأمن.

٦٣ - ودعمت الأمم المتحدة أيضا غامبيا في إيفاد رؤساء مؤسساتها الأمنية وأعضاء لجنتها المختارة التابعة للجمعية الوطنية في مجال الدفاع والأمن بزيارات لبناء القدرات إلى سيراليون، في الفترة من ٩ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، وإلى غانا، في الفترة من ٧ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

٦٤ - وفي ليبريا، لا تزال استراتيجية الأمن القومي تنتظر المصادقة عليها. وقد وضعت في صيغتها النهائية في عام ٢٠١٨ بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم فرقة العمل الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية وقطاع الأمن، التي يشارك في رئاستها الوزراء المسؤولون عن العدل والدفاع والشؤون الجنسانية. ويتمثل الهدف منها في تعزيز مشاركة المرأة بشكل مجد في مؤسسات قطاع الأمن.

٦٥ - وفي مالي، اعتمد المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، في ٣ أيلول/سبتمبر، خطة عمل البلد المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وتتضمن خطة العمل جميع النتائج الرئيسية المقرر تحقيقها، والإجراءات المقرر اتخاذها، وكذلك حدا زمنيا، والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ التدابير الدفاعية والأمنية المنصوص عليها في الاتفاق. وتشمل هذه التدابير إدماج المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق في قوات الدفاع والأمن المالية، واعتماد قانون السياسة الوطنية للدفاع والأمن، وتفعيل عمل اللجان الأمنية الاستشارية المحلية، وإنشاء الشرطة الإقليمية.

٦٦ - وفي سيراليون، دعمت الأمم المتحدة مكتب نائب الرئيس في تنظيم حوارات مجتمعية مع المؤسسات الأمنية في المناطق التي يسودها التوتر. وساعدت المنظمة أيضا مكتب مستشار الأمن القومي واتحاد نهر مانو في وضع استراتيجية لإدارة أمن الحدود وتقديم دورات تدريبية للمؤسسات الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من صندوق بناء السلام، برنامجًا لتعزيز الكفاءة المهنية لقوات الأمن والتخفيف من حدة النزاعات المحلية ذات الصلة بالموارد في مقاطعتي بوجون وموياميا.

النزاعات بين الرعاة والمزارعين

٦٧ - واصل ممثلي الخاص، بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمات المجتمع المدني، والمجامع الفكرية، بذل جهوده الرامية إلى تعزيز المبادرات الإقليمية والعابرة للحدود لتسوية النزاعات بين الرعاة والمزارعين. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على رأس فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمنع

نشـوب النزاعات بين المزارعين والرعاة وتسـويتها بهدف تعزيز التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، والإسهام في توجيه رسائل موحدة، والربط بين الاستجابات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية.

حوض بحيرة تشاد

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب إشراك أصحاب المصلحة بشأن تحسين القدرة على التعافي في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام. وفي يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه، حضر ممثلي الخاص الاجتماع الثاني لمنتدى حكام منطقة حوض بحيرة تشاد المعني بالتعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة. وعُقد الاجتماع في نيامي. وتمثّل الهدف من المنتدى في دعم الجهود الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف الجارية لتحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد بالتزامن مع تشجيع الحوار عبر الحدود والتعاون بين أصحاب المصلحة في منطقة حوض بحيرة تشاد، بمن فيهم قادة المجتمع المدني والزعماء الدينيون. وفي ١٨ تموز/يوليه، اجتمع ممثلي الخاص مع رئيس النيجر محمدو إيسوفو، لمواصلة المناقشات التي تركز على التأثير الذي تتركه أنشطة جماعة بوكو حرام على الحالة الأمنية والإنسانية في النيجر. وفي الفترة من ١ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، وأيضا في النيجر، قامت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة معسكر غودوماريا في ديفا، لتقييم الجهود الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين من جماعة بوكو حرام وضحاياها ومحتجزيها المفرج عنهم في منطقة ديفا.

٦٩ - وقام ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في ختام جولاتهما في البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام، بزيارة نيجيريا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وتشاورا مع السلطات الوطنية ومع مجموعة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وغيرهم من أصحاب المصلحة في أبوجا ومايدوغوري.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

٧٠ - في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد اتحاد نهر مانو حلقة عمل، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لاستعراض استراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأمن عبر الحدود. وحضر الاجتماع أعضاء من أمانة اتحاد نهر مانو، ومسؤولون حكوميون، وأعضاء في الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومستشارو السلام والتنمية من البلدان الأربعة الأعضاء، واعتُمد فيه عدد من التوصيات، ووُضع حد زمني لتبادل وجهات النظر بانتظام بين المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، والمكتب، وأمانة اتحاد نهر مانو.

٧١ - وسافر ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومساعدي المعني بدعم بناء السلام ورئيس لجنة بناء السلام معًا إلى سيراليون، وكوت ديفوار، وليبريا في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لدراسة الفرص المتاحة لتعزيز التعاون دعما للقضايا عبر الحدود في المنطقة، وكذلك التحديات ذات الصلة ببناء السلام والحفاظ عليه في منطقة اتحاد نهر مانو.

القرصنة في خليج غينيا

٧٢ - بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وفّر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون على مواجهة انعدام الأمن

البحري في خليج غينيا. وخلال بعثة مشتركة إلى ياوندي بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، جرت في الفترة من ٩ إلى ١٢ تموز/يوليه، قام الممثلون بتقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية. وواصل ممثلي الخاص العمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المنطقة دون الإقليمية بشأن هذه المسألة. وأسهمت دعوته في تفعيل عمل المنطقة البحرية هاء التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تضم بنن ونيجيريا وتوغو والمنطقة واو التي تضم كوت ديفوار وغانا وغينيا وليبريا وسيراليون. وحاليًا، لم يبق سوى المنطقة زاي لم تصل إلى العمل بكامل طاقتها بعد. وتضم المنطقة زاي السنغال، وغامبيا، وغينيا – بيساو، وكابو فيردي، ومالي.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٧٣ – واصل ممثلي الخاص الدعوة إلى بذل الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة ذات الصلة في المنطقة. ودعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من جهته، إنشاء وحدات تدريبية في مجال الأخلاقيات والنزاهة لفائدة وحدات إنفاذ قوانين المخدرات في كابو فيردي وغانا وغينيا.

الإرهاب والتطرف العنيف

٧٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب مكافحة الإرهاب الدعوة إلى تعزيز أمن الحدود وإدارتها في المنطقة. وفي الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، عقد المكتب، إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الجمارك العالمية، حدثًا إقليميًا لبناء القدرات في نيامي لفائدة موظفي الحدود من بنن وبوركينا فاسو ومالي والنيجر، في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود مع التركيز بصفة خاصة على منطقة ليبتاكو – غورما ومجمع دبليو – آرلي – بنجاري. وركز التدريب على استراتيجيات الإدارة المتكاملة للحدود والتعاون عبر الحدود. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر، في داكار، عقد مكتب مكافحة الإرهاب والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة حدثًا تدريبيا إقليميا لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب والتهديدات ذات الصلة في منطقة الساحل لفائدة بلدان الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والسنغال. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر، أنجز مكتب مكافحة الإرهاب بعثة استطلاعية إلى كوت ديفوار تهدف إلى توفير الخبرة المواضيعية من أجل إدراج عناصر مكافحة الإرهاب في استراتيجية البلد الوطنية لإدارة الحدود.

دال – تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٧٥ – في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ترأس ممثلّي الخاص الاجتماع التاسع للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وشدد المشاركون على أن برامج الأمم المتحدة في المنطقة تحرز تقدما في إطار الركائز الثلاث للاستراتيجية. وعلى وجه الخصوص، أدت المبادرات عبر الحدود والمتعددة الوكالات، التي تتلقى دعم جهات منها صندوق بناء السلام، إلى مزيد من التكامل، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية، ودعم مجتمعات المشردين في مناطق ليبتاكو – غورما وحوض بحيرة تشاد. ورحب المشاركون بإنشاء وحدة دعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وشددوا على ضرورة تعزيز التواصل وزيادة إبراز الجهود المبذولة والأثر الذي تتركه.

٧٦ - وفي يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، شارك نائب ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الحوار الإقليمي بشأن توفير الحماية وإيجاد الحلول في سياق حالات التشريد القسري في منطقة الساحل، الذي نظمته حكومة مالي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وجمع الحوار الإقليمي بين وفود حكومية من بلدان المجموعة الخماسية، والمؤسسات الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني. وتوصل المشاركون إلى فهم مشترك للمسألة وبناء الزخم لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، وأوصى بجملة أمور منها تعزيز التعاون والتنسيق بين المدنيين والعسكريين فيما يتصل بإيصال المساعدات الإنسانية.

٧٧ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في إطار عملية تسليم منصب رئيس مجلس المنتدى الوزاري لتنسيق الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل بين تشاد والنيجر، قام الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل وممثلي الخاص لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، بزيارة مشتركة إلى نيامي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تقديم الدعم التقني لمنتدى التعاون الوزاري.

هاء - تعزيز الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٧٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تيسير تبادل الآراء فيما بين أصحاب المصلحة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد في المنطقة. ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت البعثة مشاورات بشأن حقوق الإنسان أثناء الانتخابات لفائدة أعضاء شبكة غرب أفريقيا للمدافعين عن حقوق الإنسان على هامش الدورة ٦٥ للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعقودة في بانجول. وركزت المناقشات على تعزيز دور العناصر الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية وعلى آثار العنف المصاحب للانتخابات بالنسبة لحقوق الإنسان.

٧٩ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، نظمت الأمانة العامة حلقة عمل في أكرا، في شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وكان موضوع حلقة عمل ”تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن منع والعنف المرتبط بالانتخابات والتخفيف من حدته“. وتمثل الهدف منها في المساهمة في تعزيز البيئات الانتخابية السلمية في المنطقة دون الإقليمية. وتبادل المشاركون خبراتهم المتعلقة بالعنف ضد المرأة في سياق الانتخابات. ومثّل نحو ٦٠ مشاركًا (من بينهم ٢٢ امرأة) هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشارك أيضا في الحدث ممثلون عن المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٨٠ - وفي تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان استعراضاً تقنياً لمشروع صندوقٍ لبناء السلام بهدف دعم حكومة النيجر في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين من جماعة بوكو حرام وضحاياها ومحتجزيها المفرج عنهم في منطقة ديفا. وفي النيجر أيضا، قامت المفوضية أيضا بتقييم حالة حقوق الإنسان للمهاجرين بهدف بناء القدرة داخل الحكومة على اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الهجرة. وفي يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر، أجرت المفوضية تقييما وأوفدت بعثة رصد إلى توغو لتعزيز تنفيذ برنامج البلد في مجال حقوق الإنسان.

٨١ - وواصل ممثلي الخاص العمل مع النساء والشباب في المنطقة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، شارك مع نائبة رئيس غامبيا في افتتاح الدورة العاشرة لليوم الإقليمي المفتوح لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

بشأن المرأة والسلام والأمن في بانجول. وقامت ما مجموعه ١٧٥ من القيادات النسائية والشبابية تمثل عدداً من منظمات المجتمع المدني تنتمي إلى ١٣ بلدا بتقييم تنفيذ القرار. ودعت السلطات الوطنية إلى التعجيل في تنفيذ الخطة المتعلقة بالنساء والشباب والسلام والأمن.

٨٢ - وفي ١٦ تموز/يوليه، استقبل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفدا من توغو برئاسة وزارة العمل الاجتماعي وشؤون المرأة لمناقشة الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرارات. وفي ٥ و ٦ آب/أغسطس، دعم المكتب حلقة عمل نظمتها وزارة شؤون المرأة في السنغال تتناول المصادقة على خطة العمل الوطنية الخمسية الثانية المتعلقة بالقرار.

٨٣ - والفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، يسر المكتب المشاورات السنوية للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وعقدت تلك المشاورات في بانجول. وأوصى الفريق العامل، في جملة أمور، بأن ينظم المكتب منتدى إقليميا سنويا للنساء والشباب؛ وإيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى تشاد للدعوة إلى المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء والشباب في منع التطرف العنيف؛ وجمع الأموال من أجل تدريب النساء والشباب على تنفيذ إعلان واغادوغو بشأن الشباب والسلام والأمن في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، الذي اعتمد في عام ٢٠١٨، ونداء داكار للعمل بشأن مشاركة النساء في منع التطرف العنيف، الذي اعتمد أيضا في عام ٢٠١٨. وواصل المكتب أيضا، عن طريق التداول بالفيديو، تيسير جلسات الحوار المواضيعية للفريق العامل.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٨٤ - أرحب ببعض التطورات الإيجابية في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، من قبيل عمليات الحوار الجارية في ليبريا والسنغال، التي ما انفكت تعزز التماسك الوطني في البيئات السياسية التي اتسمت بزيادة الاستقطاب. وكذلك ساعد اجتماع رئيس سيراليون مع سلفه على مواصلة الحوار السياسي. وأحيي أيضا أول انتقال للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطياً إلى رئيس آخر في موريتانيا، والجهود المبذولة لنزع فتيل أي توترات في ذلك الصدد وضمان الانتقال بأكبر قدر ممكن من السلاسة.

٨٥ - وأثني على غامبيا، حكومة وشعبا، لما أُحرز من تقدم هام في مجال العدالة الانتقالية وفي استعراض الدستور، وأشجع الحكومة على التعجيل بإصلاح قطاع الأمن، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز الانتقال الديمقراطي في غامبيا.

٨٦ - وفيما تجري الاستعدادات الانتخابية لعام ٢٠٢٠ في ستة بلدان في المنطقة دون الإقليمية، ألاحظ بقلق التوترات والخلافات التي تحيط بالعمليات الانتخابية، والتي أدت إلى مواجهات عنيفة في العديد من البلدان. وفي ذلك الصدد، يساورني القلق إزاء التوترات في غينيا وأشعر بحزن عميق إزاء الخسائر في الأرواح خلال المظاهرات الأخيرة في ذلك البلد. وأحث جميع أصحاب المصلحة في غينيا على تسوية خلافاتهم عبر حوار سياسي شامل، وأكرر التأكيد على أن حرية التجمع والتعبير من الحقوق الإنسانية الأساسية التي لا غنى عنها لأي عملية ديمقراطية فضلا عن أنها تسهم في مصداقية العمليات الانتخابية.

٨٧ - وأشجع الدول الأعضاء على مراجعة وتعزيز أطرها المؤسسية والتشغيلية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بهدف النهوض بالمشاركة والإدماج والتماسك الاجتماعي. وأدعو أيضا قوات الأمن إلى الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في الرد على المظاهرات. وعند الضرورة، أحث الحكومات على

التعجيل بإصلاح قطاعاتها الأمنية من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان وتقوية قدرة أجهزة الأمن الوطني على حماية المدنيين.

٨٨ - وأكرر التأكيد على ضرورة معالجة الاستغلال الواضح لمؤسسات سيادة القانون لأغراض سياسية، إذ إن ذلك يضعف الثقة في مؤسسات الدولة ويقوض سيادة القانون.

٨٩ - ويساورني بالغ القلق إزاء تزايد انعدام الأمن والعنف على نطاق واسع في أجزاء من بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وإن الإفلات من العقاب الذي يستغله المتطرفون العنيفون والجماعات المسلحة العنيفة للهجوم على المدنيين وقوات الأمن والدفاع على حد سواء، يهدد بتقويض نسيج المجتمع وأسس هذه الدول. كما أن استغلال الانقسامات داخل المجتمعات المحلية وكذلك الفوارق الدينية والطائفية يسرع دورة العنف السلبية. وإن انتشار عدم الاستقرار، بالرغم من تضافر الجهود التي يبذلها الشركاء الوطنيون والدوليون، يجب الحد منه لئلا يطال الولايات الساحلية الجنوبية، ويجب أيضا استعادة السلام والأمن في كافة أرجاء منطقة الساحل.

٩٠ - وأثني على الجهود التي تبذلها البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمواجهة التحديات الأمنية المتعددة الأوجه في المنطقة دون الإقليمية، وأشجع الشركاء على مواصلة دعمهم لهذه الجهود. وأحث بلدان المنطقة على تعزيز إجراءاتها الهادفة إلى تعزيز التسامح والتماسك الاجتماعي، وتقليص المناطق غير الخاضعة لحكم الدولة، وبناء الثقة مع جميع المجتمعات المحلية، ما يقلل من حاجتها إلى الاعتماد على الحراس المسلحين غير النظاميين ومجموعات الميليشيات باعتبارها المسؤولة عن توفير الأمن.

٩١ - وأرحب باجتماع مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإرهاب الذي عقد في واغادوغو، وأحث القادة في المنطقتين الإقليمية ودون الإقليمية على الوفاء بالتبرعات التي تعهدوا بها بتلك المناسبة. وأشيد أيضاً بالمشاورات التي جرت في نيامي وجمعت بين ممثلي المجتمع المدني والزعماء الدينيين والتقليديين، وسائر أصحاب المصلحة الإقليميين قبل موعد انعقاد اجتماع القمة، وأدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم دعمهم الكامل وفي أوانه لهذه المبادرات.

٩٢ - ولا تزال الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تبعث على القلق البالغ نظرا لأن القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية في حوض بحيرة تشاد وفي منطقة ليبتاكو - غورما، تسفر عن معاناة بشرية يمكن تجنبها. وأدعو الأطراف المعنية إلى أن تحترم مبدأي عدم التحيز والحياد في مجال الأنشطة الإنسانية، وأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المحتاجين إليها، ولا سيما إلى الأطفال والمسنين والنساء والفئات الضعيفة الأخرى.

٩٣ - ويساورني قلق بالغ إزاء إغلاق الآلاف من المدارس والمرافق الصحية في المناطق المتضررة من عدم الاستقرار. وهذا الأمر الذي لا يعزز فحسب من القول بعدم قدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية - ما يقوض بالتالي التعاون الفائق الأهمية بين المواطنين وأجهزة الأمن - ولكنه يحرم أيضًا أعدادا غفيرة من الأطفال من حقها في التعليم.

٩٤ - وبالنظر إلى هذه التطورات، أكرر تأكيد دعوتي إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية والدول الأعضاء من أجل تكثيف جهودها الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والاستقرار، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والإقصاء والتهميش، وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية.

٩٥ - ويؤثر تغير المناخ بشكل متزايد على ديناميات النزاع في حوض بحيرة تشاد وأجزاء من منطقة الساحل. وأشجع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين على مضاعفة جهودهم الرامية إلى اتقاء الأخطار المتصلة بتغير المناخ والتصدي لها.

٩٦ - وأدعو جميع الشركاء إلى دعم النهج الشاملة والمتكاملة للتحديات المذكورة أعلاه، على النحو الوارد في استراتيجية تحقيق الاستقرار للبلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام، وخطة الاستثمار ذات الأولوية التي وضعتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وبرنامج الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وإدراكاً مني بالصلة القائمة بين المجالات الإنساني والإنمائي والسلام، فإني أشجع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية على النهوض بنهج متكامل ومتناسق وجيد التنسيق لتحقيق أولويات الحفاظ على السلام الواردة في خطة الأمم المتحدة للوقاية.

٩٧ - وأهنئ لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لما أحرزته من تقدم في تعليم حدودهما المشتركة ونصب الأعمدة الحدودية في خضم التحديات الجارية في المنطقة دون الإقليمية. وأثني أيضا على الطرفين لالتزامهما وتبرعاتهما المالية وكذلك للتدابير الأمنية التي اتُّخذت خلال الأعمال الميدانية على نصب الأعمدة الحدودية، وأحثهما على الإسراع في تسوية ما تبقى من مجالات الخلاف، بهدف استكمال ولاية اللجنة امتثالا لحكم محكمة العدل الدولية.

٩٨ - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، على تعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأُعرب أيضا عن تقديري لكيانات منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على شراكتها الوثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأثني على التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بعدد متزايد من التحديات الخاصة والمشتركة وأواصل التشجيع على هذا التعاون، وهو ما يعكس تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويستجيب له بشكل استباقي. وأود أن أعرب عن فائق تقديري لممثلي الخاص، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لما يبذلونه من جهود مستمرة للنهوض بالسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.